



دراسة مختصرة
حول أهم المعوقات التي تواجه المشروعات
”المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر” وسبل مواجهتها

إعداد :

الإدارة العامة البحوث والدراسات الاقتصادية
الغرفة التجارية بالشرقية

عام
٢٠٢٣ م

الفهرس:

- مقدمة.
- الوضع الحالي للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.
- أهم المعوقات التي تواجه المشروعات "المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر".
- التوصيات.
- خاتمة.

مقدمة :

يقول المفكر الاقتصادي العالمي الأبرز " جون ماينارد كينز " الذي يعد أحد أعظم الاقتصاديين في التاريخ: (يعتبر الاقتصاد هو القوة المؤثرة "اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا" في المجتمعات)، لذلك فإن هدف تحقيق تنمية اقتصادية يعتبر أهم الأهداف على الإطلاق.

وباستعراض الوضع الاقتصادي عالميا ومحليا، فيمكننا القول أن هناك ظروفًا استثنائية صعبة للغاية، لأسباب عديدة، بدأت مع تفشي فيروس "كورونا" عام ٢٠٢٠م، والتي ما زالت قائمة حتى تاريخه، وإن كان بدرجة أقل وطأة، والسبب الثاني الأكثر تأثيرا، وهو "الحرب الروسية الأوكرانية" والتي ما زالت مستعرة حتى تاريخه، وغير معلوم موعد محدد لتوقفها !!.

ويأتي السبب الثالث وهو "قرارات البنك الفيدرالي الأمريكي" المتتالية، المتعلقة برفع أسعار الفائدة على الدولار، "حيث سجلت أسعار الفائدة الأمريكية ٤.٧٥% فبراير ٢٠٢٣".

وتعد مصر من أكثر دول العالم تأثرا بتلك الأحداث، نظرا لاعتماد اقتصادها بشكل كبير على الاستيراد (مستلزمات انتاج، أو مواد خام، علاوة على المنتجات تامة الصنع)، حيث تستورد مصر من أوكرانيا وروسيا، أغلب احتياجاتها من الحبوب، وبالأخص "القمح"، في ظل دعم حكومي لرغيف الخبز يصل إلى ٩٥% من سعره، بما يعادل " ٣ مليارات دولار أمريكي تقريبا" سنويا.

ما سبق أدى إلى قيام عدد من المستثمرين الأجانب بسحب جزء كبير من استثماراتهم في مصر، فيما يطلق عليه "Hot Money"، وقد صاحب ذلك انخفاض حاد في تدفق الاستثمارات الأجنبية الجديدة، "بسبب انخفاض شهية المخاطرة لدى المستثمرين الأجانب"، ولجؤهم إلى الدولار والذهب كملاذات آمنة، وبالطبع فقد انعكس كل ما سبق في انخفاض حاد ومنتالي لتصنيف مصر الائتماني، من قبل عدد من أكبر وكالات التصنيف الدولية.

تضافرت كافة العوامل السابقة، مما تسبب في حدوث ضغط هائل على الجنيه المصري، مؤديا إلى انخفاضه بحدود ٥٠% من قيمته مقارنة بمطلع عام ٢٠٢٢م، ودفع الحكومة المصرية إلى اتخاذ عددا من القرارات الصارمة، بتقييد الإفراج عن بعض الواردات، مما انعكس في ارتفاع أسعار عدد كبير من السلع بشكل مؤقت.. قبل أن تبدأ الدولة في الإفراج عن جزء كبير منها.

الوضع الحالي للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر:

تضافرت العوامل السالف ذكرها، مؤدية إلى إصابة السوق المصري بحالة من الوهن، نتيجة انخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد، مع ظهور مؤشرات لعموم حالة من الكساد، تشمل أغلب الأنشطة الاقتصادية، مع تفشي حالات من التعثر لعدد كبير من المصانع والشركات، وهناك مؤشرات تدل على استفحال هذه الحالات وتزايدها، ويتمثل هذا التعثر في مشكلات متعلقة بالعجز عن سداد القروض والتسهيلات البنكية، في ظل أزمة عميقة لم يشهدها السوق المصري من قبل. لذلك يدعونا هذا الظرف التاريخي إلى ضرورة قيام كافة مؤسسات الدولة المعنية، بالبحث الجاد والعميق من أجل التحديد الدقيق لجوانب الأزمة الحالية، وسبل الخروج منها بحلول ناجعة، مع التوصية المؤكدة بالدعم والمساندة التامة للمتعثرين، خصوصا دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والتي تتمتع بكثافة عالية من العمالة، من أجل تحجيم مشكلة البطالة التي تفاقمت وتندثر بمخاطر اجتماعية جمة.

أهم المعوقات التي تواجه

المشروعات "المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر"

١- صعوبة الحصول على الأراضي الصناعية المرفقة:

- تعدد الخطوات والإجراءات التنفيذية للحصول على الأراضي، وتعدد جهات الموافقة عليها، علاوة على ارتفاع أسعار تلك الأراضي.
- عدم توافر معلومات متكاملة للأراضي المتاحة وشروط الحصول عليها.
- ارتفاع أسعار المرافق والكهرباء والمياه والصرف الصحي.

٢- تراخيص التشغيل:

- ما زالت توجد صعوبة في الحصول على تراخيص الموافقة على بناء المصانع مع تعدد الإجراءات والجهات اللازمة، مع العلم أن هناك بعض أصحاب الورش والمصانع الصغيرة والمتوسطة، الذين ما زالوا يعملون منذ سنوات بدون رخصة تشغيل، مما يؤدي إلى إحداث تشوهات عميقة في السوق، نتيجة ارتفاع تكلفة المشروعات المسجلة، مما يجعلها في منافسة غير متكافئة مع المشروعات غير المسجلة.

٣- معوقات تتعلق بالتمويل وتعثر الشركات.. تتمثل في:

- تعدد الإجراءات البنكية، وصعوبتها، من أجل الحصول على الائتمان.
- عدم وجود معلومات متكاملة عن وسائل الائتمان والبيانات المطلوبة للحصول على التمويل اللازم للمشروعات.
- زيادة الأعباء الضريبية.
- ضعف حركة السوق الداخلية "ضعف القدرة التسويقية".
- أنظمة الدعم المختلفة التي شوهدت القيم الحقيقية للعديد من السلع.

٤- انخفاض العمالة المؤهلة خصوصا التعليم الفني:

- حيث توجد فجوة بين مهارات الخريجين والمهارات المطلوبة، لأسباب نقص كوادر المدربين الأكفاء بالإضافة إلى عدم مواكبة مراكز التدريب للتطورات العالمية، وعدم وجود جهة موحدة مسئولة عن التدريب المهني.

٥- الحاجة إلى تحديث القوانين:

- توجد حاجة لتحديث بعض القوانين أو إصدار قوانين جديدة أو إعادة النظر في جدوى استمرار العمل ببعضها، مثل تلك القوانين المتعلقة بالتجارة والاستثمار وقانون العمل.. وغيرها).

٦- مشاكل متعلقة بالموصفات والجودة:

- يلاحظ انتشار عدد من السلع المغشوشة، مثل (مستحضرات التجميل والكابلات الكهربائية، .. وغيرها)، بما يمثله ذلك من خطورة بالغة، وتلك السلع التي لا تتوافر بها المواصفات الفنية المطلوبة، تؤدي إلى حدوث كوارث، وينجذب التاجر لشرائها لرخص سعرها، وفي الغالب يتم ذلك بدون فواتير، وقد يأتي الغش الصناعي مهربا من الخارج وليس فقط إنتاجا داخليا، "إن الغش في المواصفات، والتلاعب في درجة الجودة قد يؤدي بحياة الإنسان".

٧- التأثير السلبي للقطاعات غير الرسمية :

- يمثل انتشار القطاع غير الرسمي تحد كبير ضد النمو، فهو غير منظم وغير خاضع للضرائب علاوة على كونه منخفض الإنتاجية ومنخفض الأجر، وتحمل الدولة تكلفة اقتصادية فادحة نتيجة انتشاره، في ظل عدم وجود قواعد تنظيمية ملزمة، مما يؤدي إلى ضعف في الإنتاجية، نتيجة سوء تخصيص الموارد، في ظل ضعف سيادة القانون، وعدم تحقيق منافسة عادلة، وفي الغالب تكون تلك المشروعات محرومة من الخدمات العامة، ويعاني العاملون فيها من انخفاض انتاجياتهم.

٨- معوقات عامة في مجال الاستثمار الزراعي:

تتمثل أهم تلك المعوقات فيما يلي:

- عدم توافر الأراضي الزراعية الكافية والقابلة للاستثمار الزراعي والمجهزة بالمرافق .
- عدم توافر الطاقة اللازمة لاستزراع بعض الأراضي.
- ضعف البنية الأساسية في المناطق الريفية.
- ضعف في معاملات ما بعد الحصاد وطاقت التبريد والتخزين.
- ضالة الإنفاق العام علي البحوث الزراعية.
- غياب سياسة واضحة للتصنيع الزراعي.
- تعدد الجهات الرقابية التي تتابع المصانع الغذائية.
- تعقد إجراءات تقنين وضع اليد (إجراءات ومستندات وجهات ولجان عديدة).

التوصيات

١- توصيات لإزالة المعوقات المتعلقة بتخصيص الأراضي الصناعية:

- ضرورة توفير بيانات متكاملة بالخرائط والأراضي المتاحة وشروط الحصول عليها، مع نشر بيانات جميع تلك الأراضي موزعة حسب أنواع الاستثمار المخصصة لها، من خلال موقع الكتروني معتمد.
- أن تكون هناك جهة وحيدة منوطة بالحصول على موافقة الجهة المعنية بتخصيص الأرض .
- إلزام المطور الصناعي بعدم المضاربة في الأراضي المخصصة للمشروع وعدم المغالاة في أسعار بيعها والخدمات المصاحبة لها.
- وضع معايير لسرعة تنفيذ العمل في الإدارات الحكومية (مدة زمنية لكل جزئية من الإجراءات المطلوبة) وتحقيق مبدأ التزامن في الإجراءات خاصة الطويلة منها.
- الارتقاء بأداء الموظفين وتشديد الرقابة عليهم في ظل معايير محددة لتوقيتات تقديم الخدمة.

٢- توصيات لإزالة المعوقات المتعلقة بالحصول على تراخيص التشغيل :

- أن تكون هناك جهة وحيدة لاستصدار التراخيص "نظام الشباك الواحد".
- مراجعة وحذف المستندات والإجراءات غير الضرورية وتطبيق مبدأ التزامن في الإجراءات.

٣- توصيات بتيسير أنظمة التمويل للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر:

- ضرورة تسهيل إجراءات الائتمان، مع تخفيض الضمانات المطلوبة، بتوفير خدمات ومكاتب التقصي عن العملاء وتفعيل دور مكاتب التقييم والاستعلام الائتماني.
- تشجيع الكيانات المالية لتقديم خدماتها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مجالات رأس المال المخاطر والتأجير التمويلي والتخصيم وضمان الصادرات.
- بخصوص المصانع المتعثرة يجب إعادة النظر في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات المتعثرة، مع التفرقة بين كون التعثر لأسباب خارجية (نتيجة أحداث طارئة)، مما يقتضى دعم تلك المصانع من خلال تخفيض أسعار الفائدة لأدنى حد ممكن وتمديد فترة سداد القرض، مع اتباع البنك المركزي لنظام مساند للمتعثر لأسباب خارجية، وعدم إدراجه ضمن القوائم السلبية.

٤- توصيات مقترحة في مجال تدريب العمالة :

- خفض تكاليف التدريب، بقيام الحكومة بدعمها.
- تفعيل دور المجلس الأعلى لتنمية الموارد البشرية الذي يختص برسم السياسة القومية لتخطيط وتنمية الموارد البشرية ووضع برامج شاملة للقطاعات المختلفة.
- الاهتمام برفع كفاءة المدربين وحصولهم على الخبرة العملية، وتدريب الطلبة عمليا داخل المصانع.
- تشجيع وتحفيز أصحاب الأعمال للمشاركة بصورة أكثر فعالية في العملية التدريبية.

٥- تنمية المدن الصناعية، بما يتواءم مع الأنظمة التكنولوجية الحديثة من خلال:

- التوسع في إقامة "مراكز تكنولوجيا متخصصة"، تعني بالمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، في ظل ثورة المعلوماتية والذكاء الاصطناعي.
- وضع استراتيجية قومية لإنتاج معدات حديثة متطورة، تخدم المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.
- إنشاء مركز للمعارض والمؤتمرات "EXPO" ، يقام المشروع بالكامل من خلال تأسيس شركة مساهمة لهذا الغرض في كل مدينة صناعية، ويتم الاكتتاب به، وتقدم الدولة الدعم المادي لإقامة هذا المركز من خلال منح الأرض مجاناً ، وتوصيل المرافق بسعر التكلفة ، مع إعطاء مزايا للمعروضات للمصانع المشاركة في التأسيس ، كما يتيح المجال للشركات الغير مشاركة، بالتأسيس لعرض منتجاتها ، بمقابل متواضع تدعمه الدولة .
- إنشاء مراكز لتدوير المخلفات الصناعية، مع مدفن صحي لنفايات المصانع.

٦- أهمية وضع قواعد تنظيمية لدمج القطاع غير الرسمي من خلال:

- تبسيط الإجراءات الضريبية، التي تمثل التخوف الأساسي لأصحاب تلك المنشآت.
- الاستفادة من تجارب الدول النامية في تقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي، مثال ذلك "التجربة الهندية"، التي ركزت على ضرورة توفير شبكة أمان صحي للقطاع غير الرسمي ودعمه.
- تحفيز القطاع غير الرسمي للتسجيل الضريبي، من خلال إسقاط الأعباء الضريبية المترتبة عليه، مع إعفاءه لمدد زمنية مستقبلية، وتبسيط أسلوب التعامل الضريبي معه.
- أهمية التوصل إلى اتفاق مع الوزارة المعنية بالتأمينات الاجتماعية، لتحقيق التغطية الشاملة للممول وأسرته باشتراك منخفض، يدفع في صورة أقساط شهرية.

٧- التصدي التام لحالات التهريب، بالإضافة إلى وقف الاستيراد العشوائي :

- هناك دور على الدولة القيام به في مواجهة هذه الظاهرة من خلال تفعيل دور الأجهزة الرقابية بالمناطق الحرة والأسواق، وعلى نظام السماح المؤقت وتغليظ العقوبات على المخالفين ، ويأتي ذلك من خلال وضع قاعدة معلومات رقابية.
- وقف استيراد السلع البذخية، وفرض رسوم إغراق كلما أمكن، للسلع ذات المثلل المحلي .

٨- إعادة إحياء فكرة "الشبكة الصناعية":

- تقوم فكرة إنشاء "الشبكة الصناعية" على البحث والتمحيص حول احتياجات المصانع المحلية الكبرى، من المواد الخام ومستلزمات الإنتاج و السلع الوسيطة، والمساهمة في التوفيق بينها وبين المصانع القائمة والتي تنتج تلك الاحتياجات، أو الحث على إنشاء مصانع متخصصة لإنتاج تلك الاحتياجات، حال عدم توفرها محلياً، أو ارتفاع سعرها المستورد، وبالتالي العمل على وقف

استنزاف العملة الصعبة، (للأسف توقفت هذه الشبكة عن العمل، منذ أكثر من عقد، لأسباب إدارية وتنظيمية، على الرغم من شدة الحاجة إليها).

٩- التصدي للمشكلات المتعلقة بالموصفات والجودة:

- الدور الهام الذي تلعبه هيئة الرقابة الصناعية وهيئة المواصفات والجودة، من خلال متابعة كافة السلع المنتشرة بالسوق المصري، من خلال فحصها بمعاملها، وفقا للمواصفة القياسية السليمة التي تصدرها الهيئة، مع أهمية التفتيش الدوري على الوحدات الإنتاجية للتأكد من مطابقة المنتج للمواصفات القياسية.
- أهمية دور جمعيات حماية المستهلك. وأهمية دور المستهلك نفسه بالامتناع عن شراء السلع غير معلومة المصدر أو الرخيصة بدرجة مشكوك فيها أو عليها بيانات باهتة أو واضحة التزوير .
- أهمية سرعة الفصل في قضايا الغش.

١٠- إنشاء مركز إرشادي متكامل للمصدرين يعمل على:

- توفير المعلومات الاقتصادية اللازمة للعملية التصديرية وتقديم الدعم الفني اللازم، ودراسة المشكلات التسويقية والسعرية محليا وخارجيا.
- إتاحة المعلومات الكافية وتقديم الدعم الفني لتوفير مستلزمات الانتاج المستوردة.
- تقديم المساعدة الفنية لتسويق المنتجات، وتعريف المصدرين بجوانب التجارة الالكترونية.
- التعريف بالمعارض والمؤتمرات الدولية والمشاركة بالملائم منها داخليا وخارجيا.
- إقامة "حاضنة للمصدرين"، يتم من خلالها تقديم التدريبية المتخصصة لتنمية مهارات المصدرين.
- الاهتمام بالبحث في جودة المنتج ومطابقته للمواصفات القياسية تجنباً لرفضه.
- المشاركة الفعالة في المعارض العالمية المتخصصة وإيجاد قنوات اتصال مستمرة.

١١- توصيات لإزالة المعوقات المتعلقة بالاستثمار الزراعي:

- إصدار تشريع موحد يشمل كافة ما يتعلق بالحصول على الأراضي الزراعية، بما يحقق التوسع الأفقي والرأسي، خصوصا في الأراضي المستصلحة.
- تجميع الخبرات العلمية والتكنولوجية، لأصحاب الخبرات العالمية في جوانب المجال الزراعي.
- تعظيم دور الإرشاد الزراعي بدءا من انتقاء البذور والإنتاج والتجهيز، وحتى المستهلك النهائي.
- تعظيم دور الجمعيات الأهلية العاملة في مجالات الزراعة والتصنيع والتسويق والتصدير، مع تقوية الروابط بين المنتجين والمصنعين والمصدرين من خلالها.
- تجميع البحوث المتناثرة في مجالات تحسين الأصناف المصرية المتواجدة واستيراد أصناف أخرى، على سبيل المثال "النباتات الطبية والعطرية المصرية" ذات السمعة العالمية، بما يساعد في تحقيق تميز بالتصنيع الغذائي والدوائي، بمواصفات دولية، تؤهلها للتسويق الخارجي.

- زيارة المنتجين والمصنعين فى مواقع إنتاجهم، من أجل تجميع الخبرات المختلفة.
- تعزيز التوجه نحو التوسع فى الزراعة العضوية.
- دراسة دقيقة للأسواق العالمية ومدى احتياجاتها، والتحليل الدقيق للأسعار العالمية، ومدى جودة السلع ومستوى المنافسة الدولية، للسلع ذات المزايا النسبية فى مصر.
- وضع القواعد التي تساعد فى معرفة "مصدر المُنتج" لتطبيق نظام (النتبع العكسي) للتغلب على العقبات التي تحد من قبوله عالميا.
- إصدار تشريعات جديدة، تتعلق بالمجال الزراعي والتصنيع، مثل "التعاونيات، قانون الزراعة، التأمين الزراعي، الزراعة التعاقدية... الخ"
- زيادة المخصصات الحكومية للإنفاق علي (البحوث الزراعية وبرامج التدريب).
- تحفيز الزراعة التعاقدية، ونشر التقاوي الممتازة لتحسين مواصفات المنتج الزراعي والصناعي.

١٢ - تيسير اجراءات الشحن بالموانئ المصرية وخفض رسوم الصادرات المصرية:

- دعم الشركات المصرية من أجل تحقيق المنافسة الخارجية، وذلك من خلال دعم اشتراكها بالمعارض الخارجية، ودعمها في الحصول على شهادات الجودة العالمية، مع الاهتمام بالبعثات الترويجية من أجل فتح أسواق خارجية جديدة.
- العمل على خفض كافة الرسوم المفروضة على السلع المصدرة، مثل أسعار نولون الشحن ورسوم الطرق والموانئ وأسعار النقل بكافة أنواعه، مع الاستمرار فى استكمال مشروعات البنية التحتية.

خاتمة:

لعل ما شهده عام ٢٠٢٢م، من أحداث غير متوقعة، وبشكل متعاقب وسريع، يساعدنا في دراسة أخطائنا والتعلم منها واستشراف المستقبل، فالحل يكمن في "التوجه التصنيعي" باعتباره العامل الفعال الذي يعمل على إحداث تنمية حقيقية ومستمرة، ويأتي ذلك من خلال التعرف الدقيق على العوامل التي تساعد على تحفيز إنتاج "سلع" تتمتع بمزايا نسبية، ودراسة أوجه الضعف التي تحول دون الاستفادة القصوى منها، وذلك من خلال إعداد الدراسات الاقتصادية المتخصصة.

والجانب الآخر هو التعرف الدقيق على العوامل التي تساعد على تحفيز إنتاج سلع، بديلا عن استيرادها، من خلال خلق ميزة تنافسية لتلك السلع، في ظل دعم كامل من الدولة سواء من خلال القوانين المحفزة لجذب شركات الاستثمار العالمية للدخول في إنتاجها مع تسهيل بيئة الأعمال، وكذلك ضرورة الاهتمام بإرسال مبعوثين إلى الخارج للتعرف على أسرار هذه الصناعة أو تلك، من أجل وقف استنزاف العملة الصعبة، وتوطين تلك الصناعات محلياً.

ولا يجب أن نغفل أن عصرنا الحالي يتميز عن أي عصور سابقة، في شيوع مفهوم "الاقتصاد المعرفي"، والذي بدونه لا يمكن تحقيق تلك الطفرة التصنيعية المنتظرة، وهو ذلك الاقتصاد الذي يتعلق بـ"رأس المال البشري"، المستند على التعليم المتطور، والمرتبط بتطبيقات التكنولوجيا الرقمية، والإبداع والبرمجة والذكاء الاصطناعي.

وسوف يتم التعرض لذلك بالتفصيل في دراسة قادمة بإذن الله.
